

التحديات الأمنية وأثرها على عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011م

سالم البهلول محمد كعيبه

أستاذ مساعد / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ صرمان / جامعة صبراتة - ليبيا

Salem.caba@sabu.edu.ly

مستخلص:

تناقش هذه الورقة اثر التحديات الأمنية على الاستقرار السياسي في ليبيا بعد أحداث عام 2011، حيث يشكل الوضع الأمني في ليبيا أهم التحديات التي تعيق عملية الاستقرار، حيث ساهم انتشار السلاح والفوضى في زيادة عدد الميليشيات المسلحة مستغلة ضعف الأجهزة الأمنية في السيطرة على أجهزة الدولة، فضلاً عن بروز تهديدات أخرى منها التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، حيث لم تتردد هذه الدول في التحالف مع الأطراف المتصارعة في ليبيا، أملاً منها في ترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر، بل ذهبت أبعد من ذلك بتقديم الدعم والعتاد العسكري في الصراع القائم بين قوى سياسية وعسكرية ليبية لتحقيق مصالحها، ومن أهم المخاطر الأخرى التي ساهمت في عدم الاستقرار عدم قدرة الدولة على حماية حدودها، وما نتج عنه من دخول الجماعات الإرهابية، وتعاظم نشاطها التي انتهزت فرصة الاضطرابات الأمنية لممارسة أعمالها الإجرامية في ليبيا ودول الجوار. من هنا فإن التصدي لهذه التحديات يشكل العامل الأساسي في تحديد مستقبل عملية الاستقرار في المرحلة المقبلة، ومواجهة محاولات اختراق الدول الأجنبية التي تسعى لتحقيق مصالحها في ظل وجود النفط الذي يمثل أهم الموارد الاقتصادية في ليبيا، حيث تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التحديات الأمنية، الاستقرار السياسي، ليبيا.

Security challenges and their impact on political instability in Libya after 2011

Salem Al-Bahloul Muhammad Kaeba

Assistant Professor/Faculty of Economics and Political
Science/Sorman/Sabratha University -Libya

Salem.caba@sabu.edu.ly

Abstract:

This paper discusses the impact of security challenges on political stability in Libya after the events of 2011, as the security situation in Libya constitutes the most important challenge that hinders the stability process, as the spread of weapons and chaos contributed to an increase in the number of armed militias taking advantage of the weakness of the security services to control state agencies, in addition to the emergence of other threats, including foreign interference in internal affairs, as these countries did not hesitate to ally with the conflicting parties in Libya, hoping to favor one party over another, went further than that by providing support and military equipment in the ongoing conflict between Libyan political and military forces to achieve its interests. Among the other most important risks that contributed to instability was the state's inability to protect its borders, and the resulting entry of terrorist groups, and the increase in their activity, which took advantage of the security unrest to carry out its criminal acts in Libya and neighboring countries. Hence, confronting these challenges constitutes the primary factor in determining the future of the stabilization process in the next stage, and confronting attempts to penetrate foreign countries that seek to achieve their interests in light of the presence of oil, which represents the most important economic resource in Libya, as it seeks to achieve the greatest amount of political and economic gains.

Keywords: security, security challenges, political stability, Libya.

مقدمة :

يعد الاستقرار السياسي عامل مهم كغيره من الظواهر السياسية التي تسعى لتحقيقها جميع الدول؛ لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمه وتتوسع مضامينه بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان، ويعتبر الاستقرار من الأساسيات والضروريات لقيام الدولة، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الدولة، لهذا يسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب، ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وبناء الدول وتطورها.

ويعتبر موضوع الاستقرار السياسي في الدول من أهم الموضوعات التي تهتم بها الدراسات السياسية في وقتنا الحالي، حيث أصبح هذا الموضوع يمثل ركناً أساسياً لبناء الدولة ومؤسساتها، وفي الوقت الذي تمر به المنطقة العربية بشكل عام وليبيا خاصة من أزمات متعددة ومتشابكة، فقد تم التطرق إلى موضوع عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد ثورات الربيع العربي كما يطلق عليها البعض، حيث أثبتت التجربة الليبية فشلها بعد ثورة 17 فبراير 2011 في تحقيق الأمن والاستقرار.

وفي ظل الغياب شبه الكامل لمؤسسات الدولة، برزت القوى القبلية والجهوية المتعددة والصراع الديني والأيدولوجي، وبسبب التقاطع وعدم الانسجام بين تلك القوى أوجدت حالة من الصراع الداخلي الذي تحول في أحيان كثيرة إلى اقتتال داخلي بين الأطراف المتنازعة، والذي تزامن مع تدخل إقليمي ودولي جعل من القضية الليبية مشكلة أكثر تعقيداً.

إن مناقشة قضية عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011 من حيث التحديات الأمنية وسبل مواجهتها ومستقبل الاستقرار في ليبيا، ستكون المهمة الأساسية التي يهدف إليها بحثنا هذا. من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة لكونها تهدف إلى تشخيص الواقع الليبي بعد عام 2011م، ومدى تأثير التحديات الأمنية على الاستقرار السياسي، رغم

إدراكنا التام لصعوبة مواجهتها، خاصة في ظل التدهور الأمني الناتج من حالة الفوضى وانتشار السلاح الذي تزامن مع تدخل إقليمي ودولي زاد الطين بله وعقد المشكلة. وتتلخص أهم أهداف الدراسة في الآتي:

1- التعرف على حجم الفوضى وانتشار السلاح وتأثيرها على الأمن الوطني مثل: انتشار السلاح بشكل غير منضبط والفوضى الأمنية يساهمان بشكل مباشر في تفاقم النزاعات الداخلية، ويشكلان عائقاً أمام جهود الدولة في فرض القانون وتحقيق الأمن.

2- فهم تهديد الميليشيات المسلحة وتأثيرها على الدولة، حيث تُعد الميليشيات المسلحة أحد أبرز التحديات التي تهدد سلطة الدولة، وتؤدي إلى بروز حالة من عدم الاستقرار، مما يعرقل بناء مؤسسات الدولة ويزيد من حالات العنف والصراعات الداخلية.

3- تحليل أسباب ضعف الأجهزة الأمنية وانهارها وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي، فضعف الأجهزة الأمنية يخلق فراغاً أمنياً يصعب على الدولة التعامل معه، مما يفتح الباب أمام قوى غير رسمية للسيطرة على مناطق معينة، وبالتالي تهديد السلم الأهلي والاستقرار السياسي.

4- المساهمة في وضع استراتيجيات وحلول عملية لتعزيز الأمن الداخلي، من خلال دراسة التحديات الداخلية . كما يمكن تقديم توصيات لتعزيز فعالية الأجهزة الأمنية وضبط السلاح، وتقليص نفوذ الميليشيات، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي

كما تنطلق هذه الورقة من قناعة تامة مفادها أن أمن واستقرار ليبيا مرهون بالدرجة الأولى على قدرة الدولة على إعادة بناء وتوحيد مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وعلى استعادة السيطرة على حدودها وتأمينها من التهديدات الخارجية في ظل غياب تام لأي شكل من أشكال سيادة الدولة الليبية نتيجة الفوضى الأمنية الشاملة التي تمر بها ليبيا.

وبناء على ما تقدم؛ تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما أهم التحديات الأمنية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011 ؟

كما بُنيت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها (إن انتشار السلاح، وانهيار الأجهزة الأمنية، وظهور أجسام موازية لها، من أهم التحديات الداخلية لعملية الاستقرار في ليبيا، كما شكل التدخل الخارجي من دول تحاول فرض أجندتها ومصالحها على البلاد، وعدم قدرة الدولة على حماية حدودها وفرض سيادتها وانتشار الجماعات الإرهابية، من أهم التحديات الخارجية التي تقف عائقاً أمام الاستقرار في ليبيا).

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لجمع الأدلة والمعلومات لاستخلاص النتائج. للموضوع محل الدراسة، كما تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة الذي من خلاله تم تسليط الضوء على حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011، وكل ما يتصل به من تطورات ومستجدات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة محمد القروي - الأمن السياسي والاستقرار في ليبيا: التحديات الداخلية والحلول الممكنة" مجلة الدراسات السياسية -2018 م ، ركزت الدراسة على التحديات الداخلية التي تهدد الاستقرار السياسي في ليبيا، مثل انتشار السلاح، نشاط الميليشيات المسلحة، وضعف الأجهزة الأمنية. خلصت الدراسة إلى أن هذه العوامل تسببت في تفكك مؤسسات الدولة وزيادة حالة الفوضى. وأكدت على ضرورة تعزيز دور الدولة من خلال إصلاح الأجهزة الأمنية ودمج الميليشيات ضمن هياكل رسمية لضمان فرض القانون

وتحقيق الاستقرار السياسي. وأشارت الدراسة إلى أن تحقيق هذه الإصلاحات يعد خطوة أساسية نحو استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

2- دراسة ليلي الحاج، "تأثير الجماعات المسلحة والتدخلات الخارجية على الاستقرار السياسي في ليبيا"، 2020. تناولت الدراسة دور الجماعات المسلحة والتدخلات الأجنبية في تعميق الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا. ركزت الدراسة على كيف أن انتشار الميليشيات المدعومة خارجياً وتنافس القوى الأجنبية أدى إلى تعقيد المشهد السياسي وزيادة حالة الانقسام والفوضى. توصلت إلى أن التدخلات الخارجية تُضعف سيادة الدولة وتعرقل جهود بناء مؤسسات أمنية مستقرة، مما يؤخر تحقيق الاستقرار السياسي. وأكدت الدراسة على ضرورة الحد من النفوذ الخارجي وتعزيز الحوار الوطني لبناء دولة موحدة قادرة على فرض الأمن وتحقيق الاستقرار. وتحاول الدراسة الحالية الآتي:

- تقديم تحليل محدث وشامل يأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة بعد 2020، خصوصاً ما يتعلق بتغير موازين القوى العسكرية والأمنية.

- تحليل التحديات الداخلية والخارجية في إطار واحد، مع التركيز على العلاقة التبادلية بينهما وتأثيرها على الاستقرار السياسي.

- دراسة مفصلة حول سبل مواجهة التحديات الأمنية من خلال سياسات بناء الدولة وتعزيز دور الأجهزة الأمنية، مع تقديم توصيات عملية تستند إلى الواقع الليبي الحالي. حددت الدراسة نطاقاً إقليمياً ثابتاً وهو الدولة الليبية بذلك سنقتصر عليها في تحليلاً للأوضاع، وسرد الأحداث المتعلقة بالتحديات الأمنية وأثرها على عدم الاستقرار السياسي بليبيا، خلال الفترة الزمنية من (2011-2022)، وفقاً للتقسيم التالي:

المبحث الأول :- التحديات الداخلية التي تهدد الاستقرار السياسي.

أولاً - الفوضى وانتشار السلاح :

ثانياً- تهديد الميليشيات المسلحة :

ثالثاً- ضعف الأجهزة الأمنية وإنهيارها :

المبحث الثاني:-التحديات والمخاطر الخارجية :

أولاً- تنامي نشاط الجماعات الإرهابية :

ثانياً- مخاطر وصعوبة تأمين الحدود :

ثالثاً- تهديدات التدخل الأجنبي :

المبحث الثالث: مواجهة التحديات الأمنية ومستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا :

أولاً- سبل مواجهة التهديدات الأمنية :

ثانياً- مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا :

المبحث الأول : التحديات والمخاطر الداخلية التي تهدد الاستقرار السياسي :

تعيش ليبيا منذ اندلاع الثورة في 17 فبراير وسقوط النظام السياسي تدهوراً أمنياً ناتجاً من حالة الفوضى وانتشار الأسلحة، وسيطرة الميليشيات على مؤسسات الدولة في ظل انهيار الأجهزة الأمنية والجيش.

أولاً: الفوضى وانتشار السلاح:

لا يزال انتشار السلاح يشكل تهديداً خطيراً للبلاد، حيث تسبب التدخل الخارجي والدعم العسكري للثوار والفوضى في انتشار السلاح داخل البلاد وخارجها، أدى هذا الانتشار إلى حالة من الفوضى وإحياء صراعات قديمة كانت قد نشأت بين العديد من القبائل والمناطق، حيث ساهم هذا الانتشار أيضاً في انتعاش خلايا الإرهاب النائمة، وتحويل المسلحين إلى ميليشيات منظمة لاستخدامها في الصراع السياسي من قبل جماعات سياسية، وكذلك فتحت الباب أمام التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة، التي تهدد الأمن وتعطل مشاريع التنمية وتبطل عجلة الإنتاج وإعادة الأعمار، ويؤكد الأمين العام الأسبق كوفي عنان على خطورة النتائج المترتبة عن انتشار هذه الأسلحة وتهديداتها داخل البلاد وإمكانية انتقالها داخل البلاد وخارجها، وخطورة والحصول عليها من قبل العصابات الإرهابية والإجرامية لتنفيذ عملياتهم،

حيث قدر انتشار قطع السلاح الصغيرة حوالي 875 مليون قطعة عام 2013، (محموم، 2019، ص157) استخدمت في الصراعات المسلحة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة 60% إلى 90% من حالات القتل الناجمة عن هذه الصراعات أو الخلافات ناتجة عن هذه الأسلحة بالقصد أو بسوء استعمالها (معهد السلام الدولي، 2010، ص29). إن انتشار السلاح وغياب مؤسسات الدولة قلل من إمكانية حل النزاعات الداخلية بين الأطراف، لأن انتشار هذه الأسلحة ووقوعها في أيدي جماعات تتصارع فيما بينها نتيجة خلافات أيديولوجية أو فكرية يجعل إمكانية الوصول إلى حلول أمراً صعب المنال، إن لم يكن مستحيلاً، بل يزيد من حدتها من أجل وصول هذه الجماعات إلى غايتها.

كما ساهمت كثرة الأسلحة في ليبيا وسهولة الحصول عليها على بروز الجماعات الإرهابية، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، فالأسلحة الصغيرة والخفيفة سهل الحصول عليها للمشاركة في الصراع المسلح والإرهاب، والجريمة، فهي بذلك عامل مسهل لتكوين وقيام وبقاء هذه الجماعات، مما يضمن استمرارية القيام بعملياتها، حيث استفادت التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا والساحل من ضعف السلطة في مالي، وانهيار الدولة في ليبيا، الأمر الذي سهل تزودها بالسلاح إثر استيلاء الثوار على مخازن السلاح، والدعم العسكري من قبل الدول الإقليمية والغربية لمحاربة النظام السابق والإطاحة به (حادي، 2018، ص5).

ثانياً: تهديد الميليشيات المسلحة:

يؤدي غياب الأمن داخل الدولة بالأفراد والجماعات إلى تسليح أنفسهم لضمان أمنهم وسلامتهم في ظل عجز المؤسسات الأمنية عن ضمان ذلك بسبب ضعفها، أو لكون هذه الأخيرة هي نفسها مصدر التهديد والخوف، فكلما زاد التهديد والخطر زاد معها التسليح، فامتلاك الأسلحة الخفيفة مرتبط بفقدان الشعور بالأمن والأمان، وغياب الثقة في المؤسسة الأمنية لحماية الأفراد والجماعات (محموم، 2017، ص99).

كما تؤدي فوضى انتشار السلاح وتحكم المدنيين والمليشيات في الأسلحة الخفيفة والمتطورة إلى غياب الأمن والاستقرار وعدم ووصول الأطراف المتنازعة إلى حلول سريعة للمشاكل، فتحقيق السلام في ليبيا وبناء الدولة في الوقت الراهن عملية صعبة، خصوصاً مع إخفاق عمليات التسوية وإصرار أطراف الصراع على مواقفها المتصلبة، وتفضيل خيار فرض الأمر الواقع من منطق القوة بدل منطق الحوار، الأمر الذي يجعل المليشيات لا تتقبل فكرة تخليها عن السلاح، والانطواء تحت الأجهزة الأمنية للدولة، حيث توجد مليشيات تتقاتل فيما بينها، من أجل سيطرتها على المناطق التي تتواجد بها؛ وذلك للحفاظ على مصالحها ونفوذها العسكري والسياسي والمالي، وتسعى هذه المليشيات إلى تحقيق أهدافها ومكاسبها المادية والمعنوية سواء المحسوبة على بعض القبائل أو المحسوبة على تيارات إسلامية بالقوة، هذا الأمر عرقل عملية الاستقرار التي يتم من خلالها بناء الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (الشين، 2022، ص192).

إن تجاوزات بعض المليشيات قد أصبح أمراً لا يطاق، حيث تعيش بعضها على حالة من الانحلال والفوضى دون احترام لحقوق الآخرين باختراقها للأمن وإرهابها للسكان، وهذا يشجع على ارتكابها المزيد من عمليات الخطف والسرقة والقيام بعمليات إرهابية ضد المدنيين، علماً بأن المجلس الانتقالي عام 2011 مسمحل هذه المليشيات الاستمرار في التسليح خشية عودة أنصار النظام السابق إلى مقاليد الحكم (مارتينز، 2014، صص 3، 4).

لم تتمكن الحكومة الليبية من السيطرة على المليشيات التي يفترض أن تخضع لها بشكل رسمي وقانوني، ولم تستطع إخضاعها لسلطة الدولة، رغم انتماء عدد كبير منها لوزارتي الداخلية والدفاع، إلا إنها لا تزال تحتفظ بهيكلتها الخاصة وتتخذ قراراتها بمعزل عن السلطة السياسية.

ثالثاً: القبيلة وغياب مبدأ المواطنة:

تلعب القبيلة دوراً مهماً في إحداث التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يتميز دورها بالتوظيف أحياناً والإقصاء والتهميش أحياناً حسب مصالح الحكومة القائمة، ولأن المجتمع الليبي مجتمع قبلي، تهتم فيه القبيلة على الحياة الاجتماعية للأفراد وعلى توجهاتهم السياسية هذا الأمر أدى إلى غياب مشروع دولة حديثة مبنية على مبدأ المواطنة، وغياب مشروع مجتمع وطني توافقي يضمن الاستقرار بكل جوانبه . ويوجد في ليبيا حوالي 140 قبيلة، والفرد فيها يحس بانتمائه وولائه للقبيلة أكثر من ولاءه للدولة، وهو ما يعرقل تحقيق مبدأ المواطنة وبناء مؤسسات دستورية تخضع لها جميع مكوناته الاجتماعية، (حدادي، 2018، ص5)، وهو ما يمس بالأمن المجتمعي الليبي، دون أن ننسى الإشارة إلى أن تشكيل الميليشيات المسلحة ساهمت زيادة الخلافات القبلية إلى حد كبير .

رابعاً: ضعف الأجهزة والأمنية وانهارها:

تعد الأجهزة الأمنية إحدى أهم المؤسسات في أغلب البلدان، وهي أحد أهم أدوات الدولة للقيام بمهامها، كونها تحتل مكانة مركزية في قلب النظام، بما يؤهلها للعمل على أداء وظائف بناء الدولة وحمايتها وإعلان الحرب واستخراج الموارد وتوزيعها والإنتاج. وللوقوف على دور هذه الأجهزة، فأنها أحد أهم المؤسسات التي تستطيع المحافظة على الاستقرار السياسي للدول .

المؤسسة العسكرية الليبية وعلاقتها بالاستقرار:

يوصف الجيش الليبي بأنه جيش متواضع في تسليحه وأدائه، عانى قبل اندلاع انتفاضة 17 فبراير 2011 ف، من ضعف الجاهزية والإمكانات؛ وذلك نتيجة فرض العقوبات على ليبيا، وحظر استيراد الأسلحة والمعدات التقنية بشكل مستمر، حيث تساند وحدات شبه نظامية عديدة من الحرس الثوري والشعبي إلى جانب وحدات نظامية أمنية خاصة ترتبط بالنظام. ومع بداية تصاعد الاحتجاجات بعد 2011، حدثت انقسامات في صفوفه،

خاضت خلالها الوحدات العسكرية الموالية للنظام حرباً مع معارضة مدعومة من حلف شمال الأطلسي، حرب تسببت في انهيار الدولة وتفكك الأجهزة العسكرية، أدخلت البلاد في مرحلة انتقالية، نتج عنها إقصاء أغلب أفراد الجيش من ضباط وضباط صف وجنود (عبد الكريم، 2019، ص55)، في الوقت الذي تعدّ فيه المؤسسة العسكرية قوة سيادية ضامنة لأمن الدولة واستقرارها.

وفي عام 2011، انسحب الدول التي تدخلت عسكرياً في ليبيا بعد سقوط النظام السابق، ونتج عن ذلك حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وانتشار السلاح وتشكيل الكتائب والمليشيات التي رفضت الانضمام تحت قيادة عسكرية موحدة في البلاد، وراحت تلك الدول - دول حلف شمال الأطلسي - تدعم بعض القوى العسكرية - الكتائب والمليشيات - وتساندها، لتزيد هذه الدول نفوذها، وتضمن مصالحها في ليبيا، ما قاد إلى فشل العملية الانتقالية، وعدم الاستقرار في ليبيا، ودخلت البلاد في أزمة سياسية معقدة، كان أحد تداعياتها انهياراً كاملاً للمؤسسة العسكرية الليبية، وأصبحت الحدود بدون حماية، ما تسبب في نهب الثروات الاقتصادية للدولة، وعاشت عصابات التهريب والجريمة فساداً في الدولة، هنا ظهر أهمية المؤسسة العسكرية جلياً بحيث لا يمكن الاستقرار بدونها (شامي، 2019، ص2)، في الوقت الذي أخفقت جميع الحكومات الليبية المتعاقبة منذ المرحلة الانتقالية في أكتوبر/ 2011 في ضبط السلاح ودمج كتائب الثوار في المؤسسة العسكرية تحت قيادة موحدة، إذ أصبح من الصعب إعادة بناء الجيش الليبي بعد انتشار الكتائب المسلحة وسيطرتها على سلاح الجيش الليبي، الخفيف والمتوسط والثقيل، وبات بعض كتائب الثوار أشبه بجيش نظامي بقدرات تسليحية كبيرة. واليوم باتت الحاجة ملحةً في ليبيا لبناء مؤسسة عسكرية متماسكة، قادرة على فرض الأمن والاستقرار، وحماية مؤسسات الدولة الليبية ووحدة ترابها، والذي يقود في نهاية المرحلة إلى تأسيس دولة مدنية تطوي معها حقبة الحرب الأهلية، ويسودها الأمن والاستقرار.

المؤسسة الأمنية وأثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا:

تعتبر المؤسسة الأمنية من المتطلبات الأساسية في الدولة حيث تكمن أهمية دور المؤسسات الأمنية في نشر الأمن والأمان في المجتمع، وذلك من خلال قوانين تسن في دستور الدولة تحدد عمل الأفراد وحقوقهم وواجباتهم، وتقوم المؤسسات الأمنية بتطبيق القانون على أفراد المجتمع، ويتجلى دورها في فض الخلافات ونشر السلام والأمن بين الأفراد، ولا يتوقف عملها على تطبيق القوانين فحسب، بل يمتد دورها إلى الحفاظ على المجتمع من الإرهاب والتطرف من قبل بعض الجماعات التي تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار داخل المجتمع، كما تساعد في الحفاظ على المجتمع، من منع الغزو الفكري الذي يستهدف ضرب قيم المجتمع، وتشمل المؤسسات الأمنية كافة الأجهزة المنطوية تحت وزارة الداخلية، الذي يكون دورها الأساسي حماية النظام الداخلي للدولة والمحافظة علي استقرارها .

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عشر عاماً على الانتفاضة الليبية مازالت تعاني البلاد من حالة عدم الاستقرار نتيجة مشاكل أمنية متعددة، حيث يعاني جهاز الأمن الليبي حالة من الفوضى والضعف وشبه الانهيار، مما أثر سلباً علي استقرار الدولة، فأصبح من المستحيل على أي نظام سياسي أن يحقق الاستقرار دون أجهزة أمنية تكفل الأمن الداخلي للدولة، وتمكنها من تنفيذ قراراتها داخل إقليم الدولة، وليبيا تمتلك حدوداً كبيرة يسهل اختراقها، وتعاني من ضعف الحراسة التي من خلالها يتم تنفيذ عمليات تهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع وانتقال المسلحين عبر أفريقيا والشرق الأوسط، وقد حاولت الحكومات بعد الثورة، دون نجاح يُذكر في محاولة السيطرة على بعض الجماعات المسلحة في البلاد وتنظيمها، كل هذا يشير إلى أن قطاع الأمن الليبي يتسم بالفوضى، وفي حاجة ماسة إلى الإصلاح، إذا ما أُريدَ للدولة أن تستقرّ، ورغم تدهور الحالة الأمنية في ليبيا فإنه لا يمكن التخلي عنه، ويحتاج هذا البلد إلى بناء مؤسسات أمنية شاملة خاضعة إلى سلطة الدولة، يتطلب القيام بذلك فهماً دقيقاً للجنور السياسية للمشكلات الأمنية في البلاد وخريطة طريق فعالة لتنظيم

قطاع الأمن ، وإضفاء الطابع الرسمي عليه. (تقرير نتائج الأمم المتحدة، 2022م) وهذه المهمة يجب أن يعيها الليبيون أنفسهم بعيد عن الانقسامات الأيديولوجية والقبلية .

المبحث الثاني: التهديدات والمخاطر الخارجية على عملية الاستقرار في ليبيا :

يعد الاستقرار السياسي مطلباً جماعياً تسعى إليه جميع الدول بغض النظر عن شكل نظامها السياسي، حيث يسعى كل نظام أن يكون حكمه مستقراً حتى يستمر في تحقيق أهدافه، حيث شهدت ليبيا بعد 2011 إضافة إلى التحديات الداخلية تحديات ومخاطر خارجية عديدة ومتشابهة لا يمكن مواجهتها دون إرادة قوية، ومن بين هذه المخاطر والتحديات، تنامي الجماعات الإرهابية، ومشكلة تأمين الحدود، والتدخل الخارجي من أجل حماية مصالحه بليبيا.

أولاً - تنامي الجماعات الإرهابية:

بعد عام 2011م، أصبحت ليبيا مركزاً لتنامي الجماعات الإرهابية، حيث ساعد في تنامي ونشاط هذه الظاهرة وانتشارها في المساحات الشاسعة التي تحتلها ليبيا والتي تتعدى مليون ونصف كم² ، يتركز معظم السكان في المدن الساحلية، ومن بين هذه التنظيمات:

1- أنصار الشريعة: تركزت هذه الجماعة في شرق ليبيا تحديداً في بنغازي ودرنة، وهي امتداد لفكر تنظيم القاعدة، استطاعت القوات المسلحة الليبية القضاء عليها بعد مواجهات دموية في مدينة بنغازي (عطوة، 2022، ص20).

-تنظيم الدولة الإسلامية (داعش): ظهر هذا التنظيم عام 2015 م بالشرق الليبي بمدينة درنة، اعتمد في تأسيسه على المجندين الليبيين الذين عادوا إلى ليبيا من سوريا والعراق (العابدي، 2015، ص108) تبنى بعض العمليات في ليبيا، ونجح في احتضان عناصر من جماعات أنصار الشريعة الإسلامية، وجماعة الشباب الصومالية، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي (النجار، www.marsadeesstudies.com) كما تمكن هذا التنظيم من السيطرة على مدينة سرت مستخدماً شبكات التواصل الاجتماعي في ممارسة الحرب

النفسية ضد السكان لإخضاعهم تحت سيطرته (حسنين، 2019 ، ص27)، مستفيداً من اتساع الرقعة الجغرافية للدولة، حيث تمكن من إنشاء معسكرات تدريبية رغم أنه يعاني في الوقت الحالي نقصاً من التمويل، الأمر الذي دفع به إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويله، مثل تجارة المخدرات وتهريب مشتقات النفط والسلع وغيرها من المصادر غير المشروعة. (عطوة، 2022م ، ص21).

2- مجلس شورى الشباب الإسلامي: أعلنت هذه الجماعة تأسيسها عام 2014م، وقامت بالسيطرة على عدة مدن مثل سرت وصبراتة، اعتمدت في تنفيذ عملياتها على مقاتلين من سوريا والجزائر والعراق ومالي، وعدد من المقاتلين الليبيين، وحاولت بسط نفوذها على طول حقول النفط، وكانت درنة أول إمارة لها، (عطوة، 2022، ص22).

ثانياً: مخاطر وصعوبة تأمين الحدود:

أدى سقوط النظام السابق في ليبيا إلى زيادة الفجوة فيما يتعلق بتأمين الحدود الليبية واستعادة السيطرة عليها، والتي على إثرها عانى الجنوب الليبي من فوضى أمنية وانفلات، نتيجة الفراغ الأمني وانعدام الرقابة على الحدود، وتتداخل فيه كل الجنسيات للدول المجاورة لليبيا التي تمتلئ بعضها بالتهريب، والبعض الآخر الخطف من أجل الحصول على المال، والبعض منهم امتلئ بالتعذيب على الذهب، ومنهم من يطالب بحقوق المواطنة من خلال سيطرتهم على بعض المناطق بحكم امتدادهم القبلي، والسلاح الذي يمتلكونه، حيث ازدادت عمليات الحراية والخطف من قبل هذه المجموعات التي منها المعارضة التشادية التي تدخل وتخرج من الحدود بشكل علني (عبد القادر، 2019م، ص2) إضافة لما سبق، يتم تهريب الوقود والسلاح والمخدرات وسيارات النقل والبضائع، حيث يشير التقرير الذي أعده المعهد البريطاني للشؤون الدولية بأن هناك مسارين لتهريب المهاجرين غير الشرعيين في شمال وجنوب ليبيا، لتهريب الوقود والمواد الغذائية والمخدرات والسلاح، وذلك يتم عن طريق الحدود التشادية والسودانية والمصرية، إضافة إلى مثلث السلفادور، وهو مثلث حدودي بين

مالي و النيجر والجزائر باتجاه ليبيا، هذا الممر نزحت إليه الجماعات الإرهابية، وهو ممر بعيد عن أعين سلطات الدول (عبد القادر، 2019م، ص4).

وفي هذا السياق، واجهت الحكومات الليبية المتعاقبة العديد من المشاكل والتي منها:

1- اتساع الرقعة الجغرافية، هذا الاتساع تسبب في إنشاء شبكات لتسهيل عملية التجارة غير الشرعية، خاصة وأن المنطقة الجنوبية مهمة اقتصادياً، يعتمد أغلب سكانها على التجارة عبر الحدود لتأمين معيشتهم بسبب التهميش الذي تعرض له الجنوب الليبي، فالحدود مفتوحة على مصراعها، وما لم يتم الاهتمام بهذه المناطق فأن أهلها يؤكدون على عدم تقديم المساعدة في تأمين الحدود في حالة عدم اهتمام الدولة بمصالحهم وتحقيق احتياجاتهم (عمر فرجاني، 2016، ص56).

2- غياب التنسيق بين الأجهزة الأمنية وقلة الإمكانيات، هذا الوضع يتسبب في عجز الدولة عن حماية حدودها، حيث تتم عمليات التهريب التي سبق ذكرها تشمل السلاح، المخدرات، الوقود، البضائع، البشر وتتم بحرية من جميع أنحاء المغرب العربي، وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقاتها بجماعات التهريب التي تعمل على ربط المنطقة بعضها، هذا وقد تزايدت المخاوف الدولية والإقليمية بعد ما تسبب تهريب السلاح إلى مالي في انقلاب عسكري (بول، 2012م، ص17).

كما تشير بعض التقارير إلى أن ليبيا تمتلك فترة النظام السابق حوالي 20 ألف صاروخ أرض جو، تم تدمير بعض منها في غارت جوية من قبل حلف الناتو على المواقع الحيوية أثناء فترة الصراع مع القوات المسلحة الليبية، وأن بعض هذه الصواريخ تم الاستحواذ عليها من قبل جماعات تسعى إلى الحصول على مثل هذا النوع، من هنا تزداد مخاوف الدول الكبرى من وصول هذا النوع من السلاح إلى تنظيم القاعدة ، في الوقت الذي صرح فيه زعيم تنظيم القاعدة مختار بن مختار بحصوله على أسلحة ليبية، كما حذر مقاتلي تنظيم القاعدة في ليبيا من تسليم أسلحتهم (الفرجاني، 2016م، ص66).

ثالثاً : مخاطر التدخل الأجنبي:

لم يقتصر التدخل الخارجي في ليبيا على فترة الحراك الشعبي 2011 بتدخل حلف الناتو، بل امتد ليأخذ شكلاً آخر أكثر تعقيداً، حيث أصبحت ليبيا ساحة للتنافس بين قوى دولية وإقليمية عديدة ، كل منها يحاول تحقيق مكاسب إستراتيجية عن طرق دعم أطراف ومساندة أطراف ليبية متنافسة، بعد سقوط النظام السابق، دخلت ليبيا حالة من الصراع على كافة مستوياته السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وكان للتدخل الأجنبي أثره على عملية الاستقرار، ودخلت مجموعة من الفصائل على أثره في صراعات، وما زاد من معاناة هذا البلد هو تنافس القوى الخارجية الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحهم ونفوذهم، نتج عن هذا التنافس والدعم العديد من المخاطر والتهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشمل المخاطر التالية :

1- المخاطر السياسية :

شهدت ليبيا بعد التدخل العسكري عام 2011 حالة من عدم الاستقرار، حيث نتج عن هذا التدخل انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية، ووصول السلاح إلى عامة الشعب، تم توجيه وتسخيره في إسقاط النظام السياسي القائم (فرحاتي، 2012، ص879)، إذ تحولت ليبيا على أثره حالة من الفوضى، برزت بها المجموعات المتشددة، وانتشرت تجارة السلاح بين هذه المجموعات، وأصبحت الأراضي الليبية منطقة تدريب لهذه المجموعات في غياب سلطة الدولة وضعف أدائها، كل ذلك أدى إلى انقسام سياسي وعدم وجود توافق سياسي بسبب دعم قوى دولية لأطراف معينة (شوايل، 2014، ص3)، من هنا تحصلت هذه الدول على فرصة التدخل تحت ذريعة التدخل الإنساني محاولة منها صياغة نظام سياسي جديد من أجل الحفاظ على مكاسبها السياسية والاقتصادية ، ويكون ذلك من خلال التحكم في سلطة اتخاذ القرار لخدمة مصالحها (عطوة، 2022، ص25) هذا التنافس نتج حالة من عدم استقرار في الدولة سياسياً واقتصادياً وامنياً.

2- المخاطر الاقتصادية:

يلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في الدفع بعملية التغيير في ليبيا، فعلى الرغم من الإمكانات والثروات التي تتمتع بها البلاد، إلا أن الاقتصاد الليبي شهد تراجع عقب سقوط النظام السياسي السابق بسبب الأحداث والصراعات العسكرية والسياسية، وما سببه التدخل العسكري الخارجي من تدمير للبنية التحتية، وبالتالي فإن عجلة الاقتصاد الليبي متوقفة بسبب ذلك، وأن تطويره يحتاج إلى وضع سياسي وأمني مستقر، حيث فاق حجم الإنفاق حجم الواردات بعد 2011، هذا الوضع سبب عجز اقتصادي للبلاد (احمد الأطرش، 2015، ص3) الأمر الذي دفع بالحكومات المتعاقبة ألجؤ إلى النقد الأجنبي لسد احتياجاتها، هذا الوضع يحتاج إلى حلول من أجل استقرار الاقتصاد الليبي، جزء كبير من هذا الحل مرتبط بالاستقرار السياسي والأمني، وهذا ما دفع بالدول الأجنبية عدم الإفراج على الأصول المجمدة والتي تقدر 170 مليار دولاراً تحتاج عدة سنوات حتى يتم الإفراج عليها . (فرحاتي، 2015، ص881)، هذه الأموال محط اهتمام القوى الغربية، إلى جانب الموقع استراتيجي الذي تتمتع به ليبيا، حيث تمثل حلقة اتصال بين أفريقيا وأوروبا، رأت هذه الدول مع بداية الأحداث الفرصة لتخلص من النظام القائم، وإرساء نظام جديد يمكن من خلاله تحقيق المصالح.

3- المخاطر الاجتماعية:

مما لا شك فيه أن الآثار الاجتماعية والإنسانية، هي نتيجة طبيعة للآثار السياسية والاقتصادية التي نتجت عن التدخل العسكري في ليبيا، وما سببه من دمار وفوضى طالت أغلب المدن الليبية والمرافق الحيوية، فكل المتغيرات التي شهدتها ليبيا ساهمت في تعثر المسار السياسي، وعملية الاستقرار، وضعف البنية الاقتصادية. (موسى، 2018، ص99). بعد أن اصدر مجلس الأمن قراره رقم 1973 في 17/مارس 2011م الذي تضمن استخدام القوة ضد النظام، و حضر الطائران، وتجميد الأصول المالية، كانت الحجة وراء

هذه التدابير هي حماية المدنيين، ورغم اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لحماية المدنيين، إلا أنه حدثت أخطاء جسيمة وفادحة، نتج عنها العديد من القتلى في صفوف المدنيين، ودمار بالبنية التحتية المدنية، حيث سجلت أكبر ضربة جوية على مدينة (ماجر بزلتين) راح ضحيتها حوالي 34 قتيل وأصيب عدد كبير من السكان، وساهم هذا الوضع في قيام المعارضة بعمليات خطف للمدنيين والمساندين للقوات العسكرية للنظام السابق، هذا الوضع خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، نزح على أثرها العديد من المواطنين للدول المجاورة بعد التهديدات التي لحقت بهم، وبما أن النظام الاجتماعي في ليبيا نظام قبلي، عملت الدول الخارجية على دعم القبائل من أجل الدفع بها في هذا الاتجاه، مما مكنها من تحقيق مصالحها ومكاسبها السياسية والاقتصادية (فرحاتي، 2015، ص881).

المبحث الثالث: مواجهة التحديات الأمنية ومستقبل الاستقرار السياسي :

أولاً- سبل مواجهة التهديدات الأمنية: تتمثل سبل مواجهة هذه التهديدات والمخاطر ودورها في المصالحة الوطنية وإرساء مبدأ المواطنة وتشمل وتفكيك الأجسام الموازية للأجهزة الأمنية وضمها ضمن مؤسسات الدولة.

1- المصالحة الوطنية وإرساء مبدأ المواطنة: أن إرساء مبدأ المواطنة والمصالحة الوطنية أمر ضروري لبناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع، وبين المجتمع والسلطة السياسية في الدولة، بحيث تكون المصالحة الوطنية مبنية على ثقافة المصالحة وليس على ثقافة الإدانة، وذلك باعتبار كل المواطنين هم ضحايا هذه الحرب، يتم خلالها المساواة بين كل الليبيين وحمائيتهم، والمحافظة على كرامتهم، وتحقيق العدالة للضحايا وجبر الضرر وتعويضهم مادياً ومعنوياً، فالمصالحة الوطنية شأنها شأن العدالة الانتقالية، لا بد أن تهدف إلى تعزيز هذه الحقوق، وذلك بإعادة بناء مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والقضائية (التواتي، 2017، ص2) بعيداً عن التدخلات الأجنبية التي أعاققت عملية الإصلاح والتوافق بين الفرقاء السياسيين والقبائل، وعلى الرغم من طرح العديد من المبادرات في هذا

الخصوص، الا إنها لم تحقق النتائج الملموسة، وبالتالي نحن بحاجة إلى حوار شامل يضم كافة أطراف المجتمع لا إصلاح الضرر، وإعادة العلاقات بين أبناء المدن الليبية التي تأثرت وتضررت بسبب الحروب، والبدء في البناء دون إقصاء أو تهميش فعدم تحقيق العدالة والمصالحة يمكن أن يقود البلد إلى نتائج وخيمة تعرقل عملية التحول والبناء. وبالتالي فإن تحقيق المصالحة الوطنية ليس شرطاً للسلام الاجتماعي وتحقيق الديمقراطية فحسب، بل هو عنصر أساسي لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار (الشين، 2016، ص485).

2- تفكيك الأجسام الموازية للأجهزة الأمنية وضمها ضمن مؤسسات الدولة: أن الصراع من أجل الوصول إلى السلطة بين الفرقاء، وما تتمتع به البلاد من موارد وثروات اقتصادية، دفع بظهور قوى متنافسة لا ترى إلا مصالحها الجهورية والإيديولوجية، هذا الأمر زاد من حدة عدم الاستقرار في الدولة، حيث لعبت الميليشيات دوراً كبيراً في زيادة الفجوة بين الفرقاء من خلال سيطرتها على المناطق بقوة السلاح والتهديد به (حمحم فريده، 2019، ص2019) وبالتالي ما لم يتم فك هذه الأجسام - الكتائب والميليشيات المسلحة - ودمجها تحت سلطة الأجهزة الرسمية، وتركها بهذه التشكيلات سوف يعرقل عملية السلام من خلال رغبة كل طرف تحقيق مصالحه بالقوة دون مراعاة المصلحة الوطنية، لذلك قامت العديد من المحاولات من دول الجوار ومنظمة الأمم المتحدة ودول إقليمية وعالمية من أجل ضم الأجسام الموازية ضمن الأجهزة الأمنية في الدولة، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، فالعمل ضمن الأجهزة الأمنية لا يمكن أن ينجح ولا يتحقق إلا بجل الميليشيات وتجريدها من كافة الصلاحيات التي منحتها لها بعض الحكومات، وتسليم سلاحها، والعمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة الأمنية (حمحم، 2019، ص167).

من الضروري العمل على تفكيك هذه الأجسام الموازية لسلطات الدولة، ونزع سلاحها، ودمجها ضمن الأجهزة الأمنية، وفق الإجراءات القانونية التي تضمن إخضاعهم لها وإصلاح هذه الأجهزة وتجهيزها بكافة الإمكانيات والأجهزة المتطورة، والتعامل مع هذه الأجسام بحزم وجدية، والقضاء على مصادر تمويلها ومواردها الداخلية والخارجية .

3- إعادة بناء الأجهزة الأمنية : أن غياب الأمن؛ يساعد بشكل رسمي على انتشار الفوضى وإمكانية الحصول على السلاح، فغياب الأمن أو ضعف الدولة على تحقيق هذا العنصر، يسهل على الأفراد والجماعات إمكانية الحصول على السلاح، مستغلين ضعف الدولة وأجهزتها الأمنية لفرض سلطتها بقوة السلاح، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية أمر ضروري لتعزيز الاستقرار، وهذا يحتاج إلى إعادة بناء المؤسسة الأمنية والقوات المسلحة على أساس مهني بعيد عن الجهوية والقبلية، وحق المشاركة دون تمييز سياسي أو اجتماعي على حساب المصلحة الوطنية (خيرالدين، 2011، ص14)، ومن واجب الحكومة وضع القوانين والإجراءات لمنع تجارة السلاح والحصول عليه، وحصره على الأمن الذي تسمح له القوانين بحق حملته واستخدامه، والعمل على جمع السلاح من الجماعات والأفراد وتسليمه للجهات ذات الاختصاص.

ثانياً: مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا:

مثلت الحالة الليبية نموذجاً مختلفاً عن النماذج الأخرى التي اجتاحتها موجة الاحتجاجات، فكل دولة شهدت التغيير السياسي قدمت حالة من التغيير وفقاً لخصوصية بيئتها وطبيعة التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية). ومن ثم كانت الحالة الليبية انعكاساً للظروف السياسية والاجتماعية، وطبيعة المطامع الخارجية.

أن محاولة تأسيس نظام سياسي مستقر أو إعادة بناء ليبيا وفقاً لمقومات الدولة الحديثة، أملاً صعب المنال، أو من الصعب تحقيقه في الظروف الراهنة في ظل خلافات وصراعات قائمة بين أطراف العمل السياسي الليبي، ومن ثم فإن بناء عملية سياسية تستند على أسس

صحيحة يحتاج إلى مؤسسات سياسية، وهذا ما لا تملكه ليبيا، فعملية اتخاذ القرار السياسي لم يكن عبر مؤسسات وقنوات خاصة تخضع لتأثيرات جماعات الضغط ومتطلبات البيئة الداخلية. لذا فإن خوض ليبيا لتجربة جديدة هي مهمة تقع على عاتق كل الليبيين، من أجل تحقيق عملية الاستقرار وبناء الدولة، ورغبة أبناء الوطن الواحد بالدفع بالقوة المتصارعة باختيار مسار التسوية السلمية وتشكيل مؤسسات سيادية جديدة، يتم خلالها إقامة نظام سياسي توافقي من خلال توزيع السلطة بشكل عادل وأجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية دون إقصاء، يشارك فيها كل أطراف الشعب الليبي.

الخاتمة

تشهد ليبيا العديد من التهديدات الداخلية والخارجية التي أعاققت عملية الاستقرار في ليبيا، فعلى الصعيد الداخلي شكل انتشار السلاح وحالة الفوضى التي اجتاحت البلاد حالة من عدم الاستقرار، الأمر الذي سهل زيادة عدد الميلشيات في ظل انهيار الأجهزة الأمنية، وغياب سلطة الدولة على مستوى التهديدات الداخلية. وعلى مستوى التحديات الخارجية، شهدت البلاد تنامي في نشاطات المجموعات الإرهابية، حيث تمكنت من إنشاء معسكرات تدريب داخل البلاد والقيام بعملياتها، وساعد ذلك اتساع الرقعة الجغرافية، وصعوبة تأمين الحدود. كما كان للتدخل الخارجي أثر مباشر في إجهاد كل الجهود التي بذلت لعملية التسوية السلمية، ودعم وتحقيق الاستقرار، أصبحت البلاد مسرح لصراع بين الدول من خلال دعم الأطراف المتصارعة لتحقيق مصالحها.

لهذا يجب على الفرقاء الليبيين العمل من أجل تجاوز هذه التحديات والمخاطر التي تقف عائق أمام عملية الاستقرار، وبناء الدولة الذي لا يمكن أن يكون إلا من خلال تحقيق المصالحة الوطنية، وترسيخ مبدأ المواطنة بين أبناء الشعب الواحد، والعمل على إيجاد آلية لنزع السلاح، وتفكيك الميلشيات ودمجها ضمن الأجهزة الأمنية التابعة لمؤسسات الدولة الرسمية وإخضاعها لهم، والعمل على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة على

أساس مهني بعيد عن المؤثرات العقائدية والقبلية، يحق لكل فرد الالتحاق بها بعيد عن انتماءاتهم السياسية والأيدولوجية.

النتائج والتوصيات :

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

- 1- وضع آليات لنزع السلاح وقوانين تقيد حمله.
- 2- ضرورة القيام بمصالحة وطنية لكل القبائل وإنهاء كافة الخلافات .
- 3- إنهاء حالة الانقسام السياسي بين أبناء الشعب الليبي.
- 4- إعادة بناء وإصلاح الأجهزة الأمنية وتدريب أفرادها وتزويدها بأحدث الأسلحة، والعمل على توحيد المؤسسة العسكرية.
- 5- ضرورة العمل على تأمين الحدود بالتعاون مع دول الجوار، ووضع خطط أمنية للقضاء على الجماعات الإرهابية ومكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب.

المصادر والمراجع :

أولاً/ الكتب :

- حيدر موسى، (2018) أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا نموذجاً، المركز العربي للنشر والتوزيع ، ط1، مصر.
- عبد الكريم أحمد محمد (2019)، ليبيا ما بعد ألقذافي أزمة القوى وخيارات العنف؛ دار العربي للنشر و التوزيع، طرابلس.
- علي الشين، (2022) أثر التحديات السياسية والأمنية على التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس: دراسة مقارنة، دار حميرا للنشر والتوزيع: القاهرة.

ثانياً / الرسائل والأطروحات :

- إبراهيم احمد، (2021) أزمة الأمن وتداعياتها علي الاستقرار السياسي (ليبيا نموذجاً) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، القاهرة.

ثالثاً / الدوريات والمجلات :

إبراهيم حادي(2018) الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 04 ديسمبر، الجزائر .

العبادي عصمت،(2015) تنظيم داعش الإرهابي وحق جمهورية مصر في حماية أبنائها والقصاص من الإرهابيين، مجلة أفاق سياسية العدد 18.دبي.

حسيب خبير الدين(2011) ليبيا إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 39، بيروت.

-حسنين توفيق، (2019) الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي، تحديات راهنة وأفاق مستقبلية، كراسات إستراتيجية، العدد 299، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأهرام، القاهرة.

حموم فريدة، (2019) التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، الجزائر.

رشا عطوة، (2022)التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة الحالة الليبية، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد 3، الاسماعلية.

فرجاني بلقاسم، (2021) التدخل العسكري في ليبيا وانهايار النظام، مجلة المعيار، العدد 62.

فرحاتي عمر، سليمان مباركة، (2016) التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 5، الجزائر.

رابعاً / المؤتمرات والندوات :

احمد الأطرش، (2015) المشهد السياسي والأمني في ليبيا : رؤية استشرافية، ندوة أقامتها المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، بعنوان: اثر الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة وعلى النشاط الاقتصادي والواقع الاجتماعي بليبيا.

عاشور شوايل، (2014) تداعيات الربيع العربي امناً على ليبيا : واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في لمرحلة الانتقالية، برعاية مركز كرني للشرق الأوسط.

تم النشر في : 2025/10/12

تم القبول في: 2025/10/08

تم الاستلام في : 2025/09/20

معهد السلام الدولي، (2010) أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 90.

خامساً / شبكة المعلومات الدولية :

لويز مارتينز، ليبيا من القوات شبه العسكرية الى الميليشيات : بناء صعب لجهاز الدولة الأمني، 2014م. <https://www.arab-reform.net/ar/publication>

أسامة التواتي، المصالحة الوطنية، العدد 16 ، 2017 م <https://www.npdc.gov.ly/images/Documents/Research/2-2017.pdf>.

صالح عبد القادر، (2019) الحدود الجنوبية الليبية: الواقع والتحديات، قسم الدراسات الإستراتيجية، المركز الوطني لدعم القرار، طرابلس.

علي عبد العزيز، الأبعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية، مجلة العلوم السياسية <https://political-encyclopedia.org/library/149>

تقرير نتائج الأمم المتحدة، توحيد المؤسسات الأمنية وتنفيذ وقف إطلاق النار 2022م <https://unsmil.unmissions.org/ar>

بول سالم، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، <https://carnegie-mec.org/2012/06/14/ar-pub-48670>

فريق بقيادة رولف شامي، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf>